مؤقت

مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

الجلسة **٤٦٦١**

الخميس، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٤٥

نيويورك

الرئيس:	السيد بالدييبيسو	(كولومبيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتلوف
	أيرلندا	السيد راين
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد عطية
	سنغافورة	السيد ياب
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	غينيا	السيد تراوري
	فرنسا	السيد دوكلو
	الكاميرون	السيد تيجاني
	المكسيك	السيد بوخالت
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هاريسون
	موريشيوس	السيد كونجول
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك (S/2002/1314)

02-73420 (A)
0273420

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في البوسنة والهرسك

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك (S/2002/1314)

الرئيس (تكلم بالاسبانية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، ولعدم وجود اعتراض، أعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوات بموجب المادة ٣٧ من نظامه الداخلي المؤقت إلى فخامة السيد ميركو ساروفيتش، الرئيس الحالي لمجلس رئاسة البوسنة والهرسك، وفخامة السيد سليمان تيهتيش، عضو مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، وفخامة السيد دراغان كوفيتش، عضو مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، ودولة السيد دراغان ميكيريفيتش، رئيس وزراء البوسنة والهرسك.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أصطحب السيد ميركو ساروفيتش، الرئيس الحالي لمجلس رئاسة البوسنة والهرسك، و السيد سليمان تيهتيش، عضو مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، والسيد دراغان كوفيتش، عضو مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، والسيد دراغان ميكيريفيتش، رئيس وزراء البوسنة والهرسك إلى مقاعدهم على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): بالنيابة عن المجلس، أرحب ترحيبا حارا بأعضاء مجلس رئاسة البوسنة والهرسك وبرئيس وزراء البوسنة والهرسك.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، ولعدم وجود اعتراض، أعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد جاك كلاين، الممثل الخاص للأمين العام للبوسنة والهرسك ورئيس البعثة.

تقرر ذلك.

أدعو السيد كلاين إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة. ومعروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2002/1314، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطات إعلامية من السيد جاك كلاين، الممثل الخاص للأمين العام للبوسنة والهرسك ورئيس البعثة، ومن فخامة السيد ميركو ساروفيتش، الرئيس الحالي لمجلس رئاسة البوسنة والهرسك، ومن فخامة السيد سليمان تيهتيش، عضو مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، ومن فخامة السيد دراغان كوفيتش، عضو مجلس رئاسة البوسنة والهرسك.

وأرحب بحضور الأمين العام، معالي كوفي عنان، وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): إنه لمن عظيم الشرف أن أكون هنا في جلسة مجلس الأمن هذه بشأن انتهاء بعثتي الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وفي بريفلاكا. لقد أنهت كلتا البعثتين ولايتيهما بنجاح.

يصف تقريري عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك بالتفصيل ما حققته البعثة وكيفية تحقيقه. فلقد أنهت بنجاح أكبر مشروع لإصلاح الشرطة وإعادة هيكلتها قامت به الأمم المتحدة في تاريخها. وأثناء قيامها بذلك،

فتحـت آفاقـا جديـدة في أسـاليب عمليـات الشـرطة المدنيـة للأمـم المتحـدة. وبـات يوجـد لـدى البوسـنة والهرسـك الآن شرطة جديدة "ملائمة لأوروبا"؛ هـذا هـو توجـه قـادة البلـد وسـيواصلون متابعتـه. وإن حضـور أعضـاء مجلـس رئاسـة البوسنة والهرسك جلسة اليوم دلالة على تصميمـهم المشترك على الاضطلاع بكامل مسؤولياتهم في التصدي للتحديـات القادمة.

لقـد كـان هـدف بعثـة مراقـبي الأمـم المتحـدة في بريفلاكا أكثر تواضعـا. فمـن خـلال رصد نـزع السـلاح مـن شبه جزيرة بريفلاكا، ساعدت البعثة على حماية هـذه المنطقـة المهمـة استراتيجيا مـن أعمـال القتـال والتوتـرات في الأمـاكن المجاورة.

وبهـذه الطريقـة، احتفظـت بوضـع ملائـم لتسـوية تفاوضية في نهاية المطاف. وأشعر بالتشـجيع حيـال التوقيـع في ١٠ كـانون الأول/ديسـمبر علـى بروتوكـول بـين كرواتيـا وجمهوريـة يوغوسـلافيا الاتحادية بشـأن إبـرام اتفـاق مؤقـت يتعلق بحدودهمـا الجنوبيـة. وبينمـا هـذا الـبروتوكول لا يحكـم مسبقا على شـروط التسـوية النهائيـة، إلا أنـه تعبـير جـاد عـن رغبـة كـلا الطرفـين في تسـوية الـنزاع بصـورة تتسـم بحسـن الجوار.

إن مـهمتنا تتواصل في كوسوفو. ولكـن مـع انتـهاء هاتين البعثتين – وكل منهما، بأسلوبها الخـاص، خلفـت بعثـة الأمم المتحدة للحماية — انتهت حقبـة انخراط الأمـم المتحـدة في يوغوسلافيا السابقة. وقد شهدت هذه الحقبـة بعـض أكـثر لحظـات عمليـات حفـظ السـلام مـرارة، تاركـة انطباعـا دائمـا على المنظمة وعلى جميع الذين اشتركوا منا شخصيا فيها.

واعتقـد أننـا قـد توصلنـا بمـرور الزمـن إلى استنتاجات مهمة بشأن طبيعة ومجال ودور عمليات حفظ السـلام التابعـة للأمـم المتحـدة، وجعلناهـا أداة أفضـل للمجتمـع الـدولي. وقـد أظهرت البعثتـان أنـه، بتنفيـذ الولايـة الصحيحـة، يمكـن عـن طريـق تعـاون الأطـراف والدعـم القـوي مـن مجلـس الأمـن والـدول الأعضـاء في الأمـم المتحـدة أن تنجـح عمليات الأمـم المتحدة لحفظ السلام في إحداث فرق مهم.

وبـالطبع، ستظل الأمـم المتحـدة منخرطـة في منطقـة البلقان. فبعثة الأمم المتحدة لـلإدارة المؤقتـة في كوسـوفو تنفـذ ولايـة معقـدة، بالتعـاون مـع شـركائنا: الاتحـاد الأوروبي، ومنظمـة الأمـن والتعاون في أوروبـا، ومنظمـة حلـف شمـال الأطلسي.

وبقيام البعثة بتنفيذ ولايتها، فهي تستفيد مـن العديد من الدروس التي تعلمناها من البوسنة والهرسك. وفي البوسـنة والهرسك ذاتها، ستواصل أسـرة الأمـم المتحـدة دعـم الحكومـة والشعب.

وفي الختـام، أود أن أتقـدم بالشكر إلى جـاك كلايـن ورودولفو سيرجيو موجيكا على القيادة الـتي أظهراها؛ وإلى رجـال ونسـاء البعثتين على خدماتهم المخلصة؛ والحكومـات المساهمة، على إتاحة الموظفين؛ وإلى قادة البلدان المضيفة على تعاونهم؛ وأخير إلى هـذا المجلس ذاتـه، علـى الدعـم الراسـخ الذي قدمه.

ومن دونكـم جميعا، ما كـان القيام بهـذا العمـل الجيد ممكنا.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشـكر الأمين العـام على بيانه.

أعطـي الكلمـة الآن للسـيد جــاك كلايــن، الممثــل الخـاص للأمـين العـام ورئيس بعثة الأمـم المتحـدة في البوسـنة والهرسك.

السـيد كلايـن (تكلـم بالفرنسـية): يشـرفني غايـة الشرف أن أحضر هنا مرة أخرى لأنـاقش مع أعضـاء مجلس

الأمن للمرة الثانية في فترة ستة أعوام الاستكمال الناجح لإحدى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويمثل إنهاء بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك خلال ١٩ يوما من الآن في حوليات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أهم برنامج لإصلاح قطاع الشرطة وإعادة هيكلته اضطلعت به الأمم المتحدة. وبالنسبة لي وللرجال والنساء العاملين في بعثة الأمم المتحدة نشعر هذه المرة بقدر كبير من الفخر لأننا أنجزنا مهمتنا، ولكننا نشعر أيضا بقدر كبير من المهانة لأننا نعي عدم قدرتنا على اتقاء الصراع ووضع نهاية فورية له عندما اندلع قبل ١٠ أعوام، وهو صراع كانت نتائجه مأساوية ومدمرة.

وعلى الرغم من البداية الصعبة التي واجهتها عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في البوسنة والهرسك، فإننا ننهي مهمتنا ورؤوسنا مرفوعة عاليا، مقتنعين بأن الأمم المتحدة قد ساعدت ذلك البلد على أن يشرع في سلوك طريق السلام والاستقرار. وكما أكد الأمين العام خلال زيارته الأخيرة لسراييفو، فإن فصلا تاريخيا يقترب الآن من نهايته، ونحن نطوي صفحات ذلك الفصل بإحساس من الزهو والفخر.

(تكلم بالانكليزية)

لقد تم إنجاز الدور الذي أسند إلى الأمم المتحدة بموجب المرفق الحادي عشر لاتفاقات دايتون للسلام. ونترك وراءنا إرثا لإنفاذ القوانين بطريقة ديمقراطية يتمثل في قوات للشرطة تليق بأوروبا. ويوجد الآن منهاج يستطيع شعب البوسنة والهرسك الانطلاق منه، بفضل المساعدة المستمرة التي يقدمها المجتمع الدولي، لبناء مجتمع يقوم على أساس احترام سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية التي تقوم بأداء وظائفها.

وفي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، ستبدأ بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي البناء على إنجازات بعثة الأمم المتحدة لضمان استمرار الأداء المهني للشرطة. إن تقرير الإبراهيمي يطالب بزيادة التعاون بين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والمنظمات الإقليمية. وتمثل هذه العملية الأولى التي تتم بموجب سياسة الاتحاد الأوروبي المشتركة للأمن والدفاع تجسيدا عمليا لتلك التوصية.

ويؤكد تزايد المشاركة الأوروبية للمواطن العادي أن البوسنة والهرسك هي جزء لا يتجزأ من أوروبا؛ وأنه لا يمكن تركها تضعف في أرض محايدة في منطقة البلقان، وتنعزل عن المجرى الرئيسي للتنمية السياسية والاقتصادية الأوروبية. وينبغي لهذا البلد أن يمضي قدما الآن، بإصلاحات تدريجية تركز على سيادة القانون والتنمية الاقتصادية، ومعايير أعلى للتعليم. ومن خلال الرؤية الثاقبة والمثابرة، يستطيع قادة البوسنة والهرسك الذين يشرفوننا بوجودهم معنا اليوم أن يسيروا ببلدهم لتتبوأ مكانها الصحيح في أسرة الأمم الأوروبية.

غير أنه ما زالت توجد تحديات خطيرة شاملة. فنجد من الناحية السياسية، أن عناصر التوافق الأساسية التي تربط المواطنين معا من الناحيتين المؤسسية والعضوية في دولة واحدة دون حاجة إلى دعامات خارجية لم يجر إرساؤها بعد. ومن الأمور الأساسية لتمكين البوسنة والهرسك من أداء وظائفها كدولة حديثة في إطارها الأوروبي تعزيز المؤسسات الحكومية من خلال إعطائها السلطات التشريعية والتنفيذية والمالية الضرورية. ونجد من الناحية الاقتصادية أن البوسنة والهرسك تواجه تحديا خطيرا. فمع استهلاك البيروقراطية لنسبة ٦٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، تتعرض للمعاناة مسائل ذات أولوية مثل إصلاح التعليم، والاستثمار، وتهيئة فرص العمل، وسيادة القانون. إن قادة البوسنة والهرسك الحاضرين هنا اليوم لديهم القدرة على إصلاح أجهزة الدولة بما يعود بالنفع على كل مواطنيهم. وأحثهم على أن يخضعوا ممارساتهم البيروقراطية المترهلة لقدر

أكبر من الانضباط المالي، وأن يعطوا البوسنة والهرسك، كدولة، الموارد التي تحتاج إليها للبقاء والازدهار.

وكما قلت من قبل، لن تتأصل العدالة والمصالحة إلا عندما تتخلص البلاد من الآفة الخبيثة التي تتمثل في مجرمي الحرب. إن استمرار تمتّع كاراديتش وميلاديتش بالحرية ضمن آخرين أمر يجعلنا سجناء للماضي، ويدلل بشكل مستمر على عدم قدرة المجتمع الدولي على مواجهة الشر. ينبغي للبوسنة والهرسك أن تفي بالتزاماتها وتتعاون تعاونا كاملا مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بناء القدرات المحلية لمحاكمة المتهمين في قضايا جرائم الحرب التي أقرتها تلك المحكمة خطوة أساسية وضرورية، وتستحق الجهود المبذولة حاليا في هذا الاتجاه دعمنا الجماعي.

لقد حدد الممثل السامي الجديد اللورد أشدون الأولويات الصحيحة في هذا الصدد. وشعاره ''أولا العدالة ثم تهيئة فرص للعمل من خلال الإصلاح'' يسترعي الانتباه إلى ما يتوقع شعب البوسنة والهرسك أن تقدمه السلطات السياسية. لقد عانت البوسنة والهرسك لوقت طويل من ثقافة سياسية كانت الانتخابات فيها ليست أكثر من عملية تعداد للطوائف العرقية. ويجب أن يقرأ الساسة بعناية نتائج أحدث الانتخابات التي أجريت هناك. لقد كانت البرامج هي التي تحسب؛ وكان من الممكن أن يفقد الساسة مناصبهم. وعلى الرغم من التقدم الواضح الذي تم إحرازه، فإن مساعدة المجتمع الدولي ومشاركته ما زالا أمرا ضروريا. إلا أنه يتعين على الحكومات الجديدة أن تعمل بسرعة وبتصميم كيما تضمن تحقيق إصلاح حقيقي.

أنتقل الآن إلى تفاصيل إنهاء بعثة الأمم المتحدة لولايتها الأساسية. إن تقرير الأمين العام (S/2002/1314) المعروض على المجلس يستكمل أنشطتنا منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ ويضعها في سياقها التاريخي. وكما يدرك المجلس، كانت خطة تنفيذ الولاية الدليل التصوري للبعثة طوال العامين الماضيين. وبإقرار المجلس لها أصبحت هي ولايتنا بالفعل. وانطلاقا من المعايير الدولية المستقرة للكفاءة المهنية والنزاهة الشخصية، أسفرت جهودنا المكثفة للإصلاح وإعادة الهيكلة عن منح شهادات الاعتماد لفرادى الموظفين وإدارات الشرطة. وكانت الشراكة والملكية على الصعيد المحلي الأساسي الذي قام عليه تنفيذ أهدافنا واستدامتها.

واسمحوا لي بأن أسترسل في سرد تفاصيل إنجازاتنا النوعية والكمية. لقد أنشأت بعثة الأمم المتحدة آليات للتحقق ومنح شهادات الاعتماد التي تكفل جعل جميع أفراد الشرطة في الحاضر والمستقبل مؤهلين مهنيا وقادرين على خدمة عامة الجمهور بكفاءة ونزاهة. ولتحديد النزاهة الشخصية، تم التحري بشكل شامل عن كل ضابط شرطة وفقا لمعايير دقيقة تشمل: أنشطته وقت الحرب، ووضعه السكني، ومؤهلاته التعليمية، وأدائه المهني والتزامه بمعايير حقوق الإنسان. وخضع كبار رجال الشرطة لضوابط إضافية لضمان لياقتهم لتولي المناصب الإدارية العليا. ولإقرار الكفاءة الشخصية، تم تدريب جميع ضباط الشرطة العاملين بالخدمة تدريبا مكثفا على المعايير الأساسية للأداء الشرطي بطريقة ديمقراطية، وذلك من خلال أكاديميتي الشرطة اللتين أنشأتهما البعثة. وتم الآن تسليم عملية التدريب بشكل كامل إلى ملكية عملية. ونتيجة لذلك، أصبحت قوات الشرطة المحلية تضم اليوم ١٥ ٧٨٦ ضابطا تم منحهم اعتمادا كاملا كضباط لإنفاذ القانون.

وأجرت البعثة إصلاحات هيكلية في مؤسسات إنفاذ القانون وذلك لمواجهة أوجه القصور في الإدارة التنظيمية وفي السياسات المتعلقة بشؤون العاملين الناجمة عن الحرب، من ناحية، ولإضفاء الطابع المؤسسي على عملية فصل اعتبارات السياسة عن عمل الشرطة، من الناحية الأخرى.

ولضمان الكفاءة التنظيمية من خلال مشروعنا الخاص بتحليل النظم، فإننا فتحنا باب ميزانياتنا لمراجعي الحسابات الخارجيين، وأنشأنا نظما فعالة للتنظيم وللموارد البشرية، وتأكدنا من آليات الإشراف الداخلي والخارجي. وأدى إنشاء أفرقة لإدارة التغييرات المحلية تحت إشراف البعثة من أجل تنفيذ توصياتنا إلى جعل ذلك المشروع يعبر عن تغيير في ''الثقافة الجماعية''.

وقد حصلت حتى الآن ثلاث إدارات للشرطة على شهادات اعتماد من البعثة وهي تثبت أن تلك الإدارات قد لبت المعايير الأساسية للعمل الشرطي بأسلوب ديمقراطي. وبدعم من الممثل السامي تم وضع الإطار التشريعي اللازم لاعتماد بقية الإدارات قبل نهاية ولاية البعثة. ولضمان النزاهة التنظيمية، قمنا بتعيين مفوضين مستقلين للشرطة ومديرين للشرطة في ١٢ إدارة للشرطة وذلك لفصل العمل الشرطي عن التدخل السياسي غير القانوني.

إن قوات الشرطة يجب أن تكون معبرة عن المجتمع الذي تقوم بخدمته. وتبلغ نسبة تمثيل الأقليات الآن نحو ١٠ في المائة في المتوسط في جميع إدارات الشرطة، بينما تبلغ نسبة ضابطات الشرطة ما متوسطه ٣ في المائة في قوة الشرطة بكاملها. وسوف يتم النهوض بهذا التمثيل الأولي من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على آليات التعيين والنشر.

وقد علمنا أن أكبر تهديد للاستقرار الدولي يأتي من الضعف المؤسسي للدول ذاتها - ومن عدم قدرة الديمقراطيات الجديدة على مراقبة حدودها، ومحاربة الجريمة المنظمة، والتعاون مع الدول المجاورة لها. وتم الآن نشر دائرة حدود الدولة متعددة الأعراف نشرا كاملا، وهذا يعد من الإنجازات الأساسية للبعثة في مجال تعزيز كيان دولة البوسنة والهرسك والمحافظة على سلامتها الإقليمية.

وبإنشاء الوكالة الحكومية لشؤون حماية المعلومات الاستخباراتية، والمكاتب الوطنية للتنسيق مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، والآليات التعاونية الداخلية والإقليمية، أصبح لدى البلد الآن شبكة متكاملة لإنفاذ القانون تسعى إلى تيسير التعاون على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

وفي سبيل مكافحة الاتجار الذميم بالبشر، شرعت بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في تموز/يوليه ٢٠٠١ في تنفيذ البرنامج الخاص لعمليات الاتجار، الذي هو أكبر وأوسع برنامج لمكافحة هذا الاتجار في جنوب شرق أوروبا، ويضم شرطة محلية يقوم بمراقبتها ضباط قوة الشرطة الدولية.

كما شملت جهود بعثة الأمم المتحدة، في مجال بناء المؤسسات، مساعدة البوسنة والهرسك على القيام بدور فعال، بوصفها دولة عضوا في الأمم المتحدة. وتشارك حاليا الشرطة المدنية والمراقبون العسكريون في ثلاث عمليات للأمم المتحدة لحفظ السلام، وقد اتُخذت العدة لنشر بعض القوات في إطار وحدة مجمعة. ولم تعد البوسنة والهرسك مستفيدة من عمليات حفظ السلام، فحسب، بل أصبحت أيضا مساهما صافيا فيها.

وعندما ترحل بعثة الأمم المتحدة، فإن نجاحنا لن يتم تقديره تبعا لما تم تحقيقه، فحسب، بل تبعا كذلك لما خلفناه وراءنا. ويُقاس تأثير إصلاح الشرطة بأداء الشرطة، وبمستوى ثقة الجمهور فيها.

ثم إن التحول الملحوظ في الاحتراف المهني للشرطة قد هيأ الظروف الأمنية الأساسية اللازمة لعودة الأقليات بأعداد غير مسبوقة. فقد سجل مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ما يزيد على ٨٠ ٠٠٠ عائد في الأشهر التسعة الأولى من هذا العام - أي ما يقارب مجموع العائدين بنهاية عام ٢٠٠١.

وبفضل تحسن تخطيط الشرطة وأدائها، فإن الاحتفالات العامة، وإعادة افتتاح المواقع الدينية، والمناسبات الرياضية وغيرها التي يشارك فيها مختلف الأعراق على نطاق واسع، قد أصبحت، على العموم، أحداثا سلمية. كما أن الانتخابات التي أجريت مؤخرا والتي خلت من أي أحداث، تؤكد مدى ما بلغته الشرطة من مستوى احترافي رفيع.

وبإنشاء تشغيل الوكالة الحكومية للحدود، لم تعد البوسنة والهرسك منطلقا للمهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا. إن الخفض الهائل للهجرة غير الشرعية بما يزيد على ٩٥ في المائة على مدى السنتين الماضيتين من خلال مطار سراييفو وحده لم يكن ذا فائدة للبوسنة والهرسك وحدها، بل إنه أفاد أيضا القارة الأوروبية بأسرها.

لقد أصبح التعاون على إنفاذ القانون داخليا ودوليا من الأمور الروتينية؛ فقد ترسخ هذا التعاون على المستوى الوزاري ويتم تنفيذه من خلال فرق العمل. وتتوافر حاليا لدولة البوسنة والهرسك القدرات العلمية والآليات اللازمة لمكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة، والاتجار بالبشر، داخليا وإقليميا.

وقد بدأ مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في آذار/مارس ١٩٩٩ تنسيق الإغارات المشتركة لقوات الشرطة الدولية والشرطة المحلية على المنشآت التي يُشتبه في تورطها في الاتجار بالبشر. وبالنظر إلى حجم هذه المشكلة، فقد أنشأنا في تموز/يوليه ٢٠٠١ أفرقة محلية للبرنامج الخاص لعمليات الاتجار. ومنذئذ، شُن ما يزيد على ٨٣٠ غارة على ٢٤٠ منشأة، تم إغلاق ١٥٢ منها. وقد أجريت مقابلات شخصية مع عدة آلاف من النساء، وتمت مساعدة ما يزيد على ٥٥٠ ضحية بإعادتها إلى وطنها ونتيجة لهذه العمليات، أقيمت ٥٢ دعوى قضائية، وتجري محاكمة ١٩ شخصا، وأدين ١٠٠ مُتجر بالبشر.

وفي ما يتصل بالعلاقة بين الشرطة والجمهور، فقد شهدنا اتجاها ملحوظا إلى تزايد ثقة الجمهور في الشرطة. وباختصار، فإن تحول الهيئات القائمة على إنفاذ القانون من أدوات للدولة إلى مؤسسات مهنية لخدمة الجمهور يمضي بثبات على الطريق.

واستكمالا لولايتنا الأساسية، فقد تحقق تقدم ملحوظ تم تعزيزه من خلال صندوقين استئمانيين متخصصين للأمم المتحدة. وقد تم، من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لبرنامج مساعدة الشرطة، تقديم ١٦,٥ مليون دولار لتغطية تكاليف المعدات والمرافق الأساسية للشرطة. كما تم تنفيذ ما يزيد على ٥٤٠ مشروعا من المشاريع السريعة الأثر، من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لاستعادة الخدمات العامة الأساسية، لقاء تكلفة مقدارها ٢٥ مليون دولار.

وأخيرا، أود أن أتناول بإيجاز أحد أعظم التحديات التي واجهتنا، ألا وهو تركة سريبرينيتشا. فلم تكن أهدافنا مقصورة على المساعدة في تضميد جراح الناجين من المجزرة المفجعة، بل شملت أيضا، في نطاق بناء السلام، إرساء أسس الإنعاش الاقتصادي. لقد شجعنا على تمثيل مختلف الأعراق في قوات الشرطة من أجل بناء الثقة للعائدين، وقد عاد حتى الآن إلى منطقة سريبرينيتشا الكبرى ٣ ٥٠٠ بوسني مسلم. وقد أنفقنا من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني ١,٦ مليون دولار على البنية الأساسية، بما في ذلك تمويل وتشييد نقطة شرطة مجتمعية نموذجية. كما قمنا، بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتنفيذ البرنامج الإقليمي لإنعاش سريبرينيتشا. ثم إن اجتماع الأمين العام خلال زيارته الأخيرة لسراييفو مع ممثلي إحدى الجماعات الناجية، أمهات

سريبرينيتشا، كان بمثابة تذكير مجدد بأن هذه الجماعات لم يطوها النسيان.

وقد بدأ العمل في مشروع يديره مكتب الممثل السامي، لتشييد مدفن سريبرينيتشا - بوتوكاري التذكاري. وإني أغتنم هذه المناسبة كي أحث جميع الدول الأعضاء على تقديم دعمها الكامل لجهود جمع الأموال اللازمة لاستكمال الخطط الخاصة بموقع المدفن، والمساعدة على البدء في دفن الضحايا. إن أقل ما يمكن لنا أن نقدمه للضحايا، هو دفنهم بما يحفظ لهم كرامتهم.

وقد بلغت بعثة الأمم المتحدة النقطة التي نثق في إمكان القيام عندها بنقل مهمة إصلاح الشرطة إلى بعثة أصغر تخلفها. وقد تحقق تقدم كبير في عملية الانتقال السلس إلى بعثة الشرطة الأوروبية. وإني لأرحب باتفاقها على إعطاء الأولوية للوكالة الحكومية للحدود، والوكالة الحكومية لشؤون حماية المعلومات الاستخباراتية، ومواصلة اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة الاتجار. ويسرني أيضا أن بعثة الشرطة الأوروبية تعتزم مواصلة اتباع نهج صارم إزاء الجريمة المنظمة. ونحن على ثقة من أنه يمكننا في هذا الإطار الحفاظ على منجزاتنا وعلى تركة بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. والحق أن بعثة الشرطة الأوروبية جديرة بدعم المجلس لها دعما سياسيا كاملا.

وعلى الرغم من خط الأساس المتين هذا، فلا تزال هنالك تحديات تواجهنا. فلا بد من إيلاء الاهتمام لحماية نزاهة قوات الشرطة من النفوذ السياسي. وقد كان هذا الأمر يمثل بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة أحد أولوياتنا المطلقة. وما لم تتواصل الجهود على هذه الأسس، فسوف تتأثر بالسلب تأثرا خطيرا إمكانية الحفاظ على المنجزات التي تحققت حتى الآن في مجال إصلاح الشرطة وإعادة هيكلها. فلا بد من إبعاد السياسة عن دائرة الشرطة.

وفي إطار إرساء حكم القانون عموما، يوجد تفاوت واسع بين مستوى الإصلاح القضائي ومستوى إصلاح الشرطة. وقد قامت الوحدة الاستشارية للعدالة الجنائية التابعة لبعثة الأمم المتحدة بملء هذا الفراغ بصورة جزئية. غير أن سد هذه الثغرة بشكل نهائي يعتمد على الإسراع بخطى الإصلاح القضائي. ولا بد من تقديم الدعم الكامل لبند الإصلاح هذا الذي تقررت أولويته بالفعل، من أجل القضاء على الجرائم الطفيلية، وفتح الأبواب أمام الاستثمار الأجنبي.

لقد أزفت نهاية سبع سنوات من بعثة الأمم المتحدة وعقد من حفظ الأمم المتحدة للسلام في البوسنة والهرسك. وقد علمتنا هذه التجربة دروسا كثيرة. وآمل أن يكون من جوانب تركة البعثة تطبيق الدروس التي استفادها على سائر العمليات السلمية. ويحضرني في هذا المقام مثالان رئيسيان.

أولهما أننا قد بلغنا هذه المرحلة النهائية بفضل معرفتنا الوجهة التي أردنا أن نقصدها. فقد اشتملت خطة تنفيذ ولاية البعثة على رؤيتنا الاستراتيجية والعملية وعلى استراتيجية انسحابنا. وقد ساعد ذلك على تقرير أولويات المشاريع بالنسبة لمساعدات المانحين الدوليين، وكان بمثابة عملية من عمليات بناء القدرة المحلية لتولي مهام التأهيل المهني للشرطة في نهاية المطاف. وإنه ليثلج صدري أن هذا النهج قد وجد صدى له في عمل المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك الذي تُوج بإنشاء مكتب لخطة تنفيذ بعثة الممثل السامي.

وثانيهما أنه لا بد من اتباع نهج شمولي إزاء حكم القانون، وذلك في وقت مبكر في أي وضع يعقب انتهاء حالة من حالات الصراع، وأخذ العدة اللازمة. وما إصلاح الشرطة وإعادة هيكلتها سوى جانب واحد من جوانب حكم القانون. فمن دون تكامل وتزامن جميع جوانب

الإصلاح، يصبح حكم القانون سلسلة قوهما من قوة أضعف حلقاهما. ولا بد من إيجاد ركيزة لضمان التأهيل المهني الشامل والمتزامن للشرطة والهيئة القضائية ونظام السجون.

لقد نجحت بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. فلقد تم تنفيذ ولايتها، وهنالك دلائل واضحة على أن عمليات الإصلاح ماضية في طريقها. ثم إن نوعية النساء والرجال العاملين في البعثة، والذين يمثلون ٩٦ دولة و ٤٣ دولة مسهمة بقوات من الشرطة، ودعمها من قبل المجلس والأمانة العامة بقيادة الأمين العام، قد جعل من نجاحها نجاحا لنا جميعا.

وأنتم، أعضاء مجلس الأمن، قد وفرتم للبعثة التوجيه الحاسم والوسائل اللازمة لقيامها بتنفيذ ولايتها الأساسية. وقد كانت البعثة جهدا تعاونيا مثاليا. ولم يتردد زملاؤنا في إدارة عمليات حفظ السلام أي تردد في دعمنا ومساعدتنا، وقد كانت ثقتهم فينا مصدر إلهام لنا. وأود أن أعرب للأمين العام عن شكر خاص وتقدير لقيادته، لا في توجيه الأمم المتحدة، فحسب، بل أيضا للزيادة التي قام بها مؤخرا إلى سراييفو احتفاء بانتهاء فصل مهم من فصول حفظ الأمم المتحدة للسلام في منطقة البلقان. كما كان لزيارته هذه مغزى مفاده أن البعثة التي بادر هو شخصيا بإنشائها في عام ١٩٩٥ قد حققت الغرض منها.

ولقد شهدنا في السنوات الأخيرة تحقيق شراكة بين السلطات والشعب في البوسنة والهرسك وبين الأمم المتحدة. ومعا نغلق هذا الفصل من فصول حفظ السلام. مع ذلك، ستواصل منظومة الأمم المتحدة العمل بطرق أخرى لمساعدة شعب البوسنة والهرسك على بناء مستقبل أفضل. لقد تم تحديد الطريق، وهذا الطريق يقود إلى مستقبل أوروبي التوجه، استنادا إلى روح الإصلاح والقيادة المسؤولة. وآمل مخلصا أن وعد المستقبل الأوروبي سيمكن مواطني البوسنة والهرسك من تحقيق الأهداف التي يتطلعون إليها بصورة جماعية.

قبل أن تنتهي مهمة هذه البعثة، أود أن أقدم إلى المجلس هدية صغيرة تعبيرا عن تقديرنا لدعمه وتشجيعه المستمرين، الأمر الذي ساعدنا على الانتهاء من هذه الولاية وتحقيق مهمتنا بنجاح.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر السيد كلاين، الممثل الخاص للأمين العام للبوسنة والهرسك ورئيس البعثة على الإحاطة الإعلامية الشاملة التي وافانا بها، والتي استكمل بها الإحاطات السابقة التي قدمها. وباسم أعضاء المجلس، أود أن أتقدم له بالشكر على الهدية التي قدمها لنا في هذه المناسبة التاريخية الهامة.

أعطي الكلمة الآن للسيد مركو ساروفيتش، الرئيس الحالي لمجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك.

السيد ساروفيتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالصربية؛ وتولى الوفد توفير الترجمة الشفوية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي للمشاركة في هذه الجلسة الهامة. وأعتقد أن التقرير الختامي لمجلس الأمن عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك (S/2002/1314) يمثل نهاية حقبة وبداية حقبة جديدة في البوسنة والهرسك.

في أوائل العقد المنصرم، كانت الحالة في البوسنة والهرسك، للأسف، قيد النظر في هذه القاعة مرارا وتكرارا. والمجلس، باعتماده القرار ١٠٣١ (١٩٩٥)، الذي رحب باتفاق السلام الذي تم التوصل إليه تحت رعاية الأمم المتحدة، أنشأ قوة الشرطة الدولية، التي كان دورها مهما للغاية بالنسبة للبوسنة والهرسك ما بعد دايتون. وقد هيأ المجلس بذلك لتنفيذ السلام الشامل بوضعه وإقراره ولاية بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام.

إن مهمة بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك توشك على الانتهاء. وإننا ممتنون للأمم المتحدة ولكل من قدم دعما للبعثة أو أرسل قوات إلى البوسنة والهرسك. ونحن نعتبر انتهاء عملية حفظ السلام علامة على الثقة في البوسنة والهرسك. ونعتقد أنه سيتم سحب بعثات دولية أخرى تدريجيا، كيما يتسنى للهياكل المحلية أن تقوم بدورها في البوسنة والهرسك.

لقد كان الدور الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة على جانب كبير من الأهمية في مساعدة الأطراف في ضمان الاستقرار وتحقيق عملية الإصلاح، بما في ذلك إعادة هيكلة قوة الشرطة، بهدف إرساء الأساس لسيادة القانون. وقد ساعدت بعثة الأمم المتحدة في إنشاء دائرة حدود الدولة، التي تولت السيطرة الكاملة على حدود الدولة مؤخرا.

وبانتهاء ولاية البعثة، ستتولى بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي عملية بناء المؤسسات في البوسنة والهرسك. وبالنظر إلى توجه البوسنة والهرسك إلى الاندماج في أوروبا، فإننا نؤيد تماما الانتقال من بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك إلى بعثة الاتحاد الأوروبي إلى جانب استمرار التعاون مع وكالاته الخاصة هناك.

وبهذا الانتقال تكون ولاية الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك قد انتهت بنجاح. وأود أن أعرب عن امتناني للأمم المتحدة، وللأمين العام، وللممثل الخاص للأمين العام، السيد جاك بول كلاين، ولكل موظفي البعثة الآخرين. لقد كانت بعثة ناجحة حقا.

وفيما يتعلق بجهودنا من أجل السلام، سواء بذلت في البوسنة والهرسك أو في مؤسسات الأمم المتحدة وهيئاتها، أود أن أذكّر المجلس بأننا تقدمنا بالترشيح للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢. ونؤمن بأننا سنستطيع تهيئة المناخ وبناء الهيكل الذي يحول نواحي قصورنا إلى مزايا، كما سيكون بوسعنا استخدام الخبرات التي اكتسبناها خلال تأسيس البوسنة والهرسك في مكافحة الجريمة والإرهاب وسنسهم بذلك في بناء الديمقراطية في بلدنا وفي العالم.

وتضطلع البوسنة والهرسك بدور نشط في مكافحة الإرهاب. ونحن مستعدون لدعم الأمم المتحدة في حربها ضد الإرهاب، ودعم أنشطة الأمم المتحدة بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وتلتزم البوسنة والهرسك التزاما كاملا بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة. وأثناء زيارة الأمين العام كوفي عنان للبوسنة والهرسك، أكد ممثلو البوسنة والهرسك ومجلس وزراء التزامهم المطلق بالإصلاح وبعمليتي الاندماج الأوروبي والأوربي - الأطلسي. وفي هذا الصدد، وبعد انتخابات تشرين الأول/أكتوبر في البوسنة والهرسك، تود الرئاسة الثلاثية التي انتخبت مؤخرا، والتي تمثل طوائفنا الثلاثة المؤسِّسة وكيانين، أن تؤكد تصميمها على مواصلة عملية التحول الديمقراطي في انطلاقنا على طريق السلام المستدام والديمقراطية.

لدينا مسؤولية مشتركة وهدف مشترك لضمان مستقبل أكثر إشراقا لأطفالنا. وأود أن أشير إلى أننا دأبنا منذ الانتخابات العامة على بناء هيكل حكومي مستدام. وسيكون لحكومة الدولة وحكومتي الكيانين في البوسنة إدارة جديدة، وأثق بأنها ستعمل في إطار من الشراكة وأننا سنواصل السير قدما على الطريق نحو الإصلاح بعيدا عن الصراع الداخلي. وأعتقد أنه بدلا من الأنباء السيئة، سنسمع من البوسنة والهرسك أنباء سارة بصورة متزايدة. أخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني للسيد جاك بول كلاين على العمل الذي تكلم عنه.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد ميركو ساروفيتش على إحاطته الإعلامية الشاملة وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

وأعطي الكلمة للسيد دراغان كوفيتش، عضو مجلس رئاسة البوسنة والهرسك.

السيد كوفيتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالكرواتية؛ ووفر الوفد الترجمة الشفوية): أود أن أكرر الامتنان الذي أعرب عنه السيد ميركو ساروفيتش على الدعوة إلى المشاركة في جلسة اليوم، والمساعدة التي قدمها المجلس طيلة سنوات إلى البوسنة والهرسك في طريقها صوب إرساء السلام وإقامة دولة مستدامة.

لكي نكفل مستقبلا أفضل للبوسنة والهرسك، نلتزم التزاما صارما بالتكامل الأوروبي وتطبيق المعايير الأوروبية في جميع مراحل بناء الديمقراطية على أساس القواعد المعترف بها دوليا، خاصة في مجال حقوق الإنسان.

وإنشاء بلد مستقر سياسيا يحترم حقوق الإنسان احتراما كاملا يجب أن يستند إلى المساواة بين جميع الشعوب في البوسنة والهرسك.

والبوسنة والهرسك التي نرغب جميعا في رؤيتها يجب أن توفر السيادة والصبغة الدستورية فضلا عن حماية الحقوق للصرب والبوسنيين والكرواتيين في جميع أراضيها، وهذا هو السبيل الوحيد الذي يمكِّن أي دولة متعددة الأعراق من أن تصبح مجتمعا يتساوى فيه المواطنون الذين يعملون معا لتحقيق أهداف مشتركة.

إن توفير الحماية القانونية المؤسسية الكاملة لجميع المجموعات العرقية مطلوب بغية ضمان الحرية السياسية لكل مواطن.

وإصلاحاتنا الاقتصادية والمالية ستتحقق من خلال التنسيق بين معدلات الضرائب والنُظم الجمركية، وستجرى إصلاحات أخرى في طريقنا صوب التكامل الأوروبي.

وإنشاء منطقة اقتصادية موحدة وإبرام اتفاقات ثنائية بشأن تعزيز الاستثمارات وحمايتها، والاتفاق على التجارة الحرة، وإصلاح القطاع المالي، والجهود الرامية إلى اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ليست مجرد وعود انتخابية بل استراتيجية نستخدمها لكي نلحق بركب البلدان التي لا تحظى بالاستدامة الاقتصادية فحسب، بل تتمكن من اجتذاب الاستثمارات أيضا.

وتنفيذ الإصلاح التعليمي وتعزيز التعاون العلمي والثقافي والتقني شرطان مسبقان لتهيئة الفرص التي ستُبقي صغار السن في البوسنة والهرسك وتمكنهم من أن يصبحوا أطرافا فاعلة في تحقيق تنميتهم ومستقبلهم. وإرساء السلام وتحقيق التنمية والاستقرار في هذا الجزء من أوروبا يرتبط ارتباطا وثيقا بإعادة بناء وتشييد الهيكل الأساسي في هذا الميدان.

وتؤيد الرئاسة استراتيجية ''العدالة أولا، ثم الوظائف، من خلال الإصلاح''، التي وضعها الممثل السامي. ولهذا، فإن البوسنة والهرسك لا تزال تلتزم التزاما كاملا بالتعاون مع الممثل السامي من خلال الحوار أساسا. وكما يقول المثل القديم ''الاتفاق يبني دارا''.

ولهذا، أود أن أؤكد مرة أخرى استعدادنا لإصلاح النظام القانوني، وترسيخ سيادة القانون، وتهيئة الاستدامة الاقتصادية، وإنشاء وظائف جديدة، والتشجيع على عودة صغار السن المؤهلين من الخارج، وتحسين النظام التعليمي، وتعزيز التعاون العلمي والتعليمي والثقافي مع البلدان الأخرى في المنطقة وفي العالم.

وأود أن أُفيد المجلس علما بتحقيق تقدم هام فيما يتعلق بانضمام البوسنة والهرسك إلى الشراكة من أجل السلام وإلى منظمة حلف شمال الأطلسي. ونعمل بنشاط أيضا على إتمام عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ونعمل حاليا على الوفاء الكامل وغير المشروع بالتزاماتنا بموجب الدليل التفصيلي الذي سيمكننا من البدء بالاستعداد لانضمام البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي.

ووجود عدد كبير من حقول الألغام يسبب مشكلة ضخمة بالنسبة للبوسنة والهرسك، التي تعمل على تنفيذ وتعزيز اتفاقية أوتاوا المعنية بالألغام الأرضية.

ونسعى كذلك إلى إجراء تخفيض إضافي في النفقات العسكرية ومزيد من الإصلاح في القوات المسلحة في البوسنة والهرسك، وبخاصة فيما يتعلق بإنشاء رقابة مدنية على القوات المسلحة، وهو شرط مسبق لانضمام البوسنة إلى الشراكة من أجل السلام وإلى منظمة حلف شمال الأطلسي.

وتؤيد البوسنة والهرسك تأييدا تاما التنفيذ العالمي لبرنامج العمل المتفق عليه في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه.

وتستند علاقاتنا مع البلدان المجاورة إلى المساواة والاستقلال التام والسيادة والسلام الإقليمية. وفي هذا الصدد، فإن هدف الرئاسة في البوسنة والهرسك هو أن تضمن أن العملية الجارية لإقامة علاقات حُسن جوار مع كرواتيا ويوغوسلافيا تسير على أساس الثقة والمساعدة المتبادلتين. ونؤيد التعاون الكامل الذي يتسم بالانفتاح، خاصة بشأن قضايا هامة كمكافحة الاتجار بالأفراد والجريمة المنظمة والإرهاب.

ونعتقد في البوسنة والهرسك أن التعاون الإقليمي عامل رئيسي في إرساء السلام في المنطقة وعنصر لا غنى عنه في جهودنا الرامية إلى التكامل الأوروبي.

وأود أن أشكر السيد كلاين ومجلس الأمن على جميع جهودهما في البوسنة والهرسك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد كوفيتش على إحاطته الإعلامية الشاملة وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى مجلس الأمن.

أعطي الكلمة للسيد سليمان تيهيتش، عضو مجلس رئاسة البوسنة والهرسك.

السيد تيهيتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالبوسنية؛ ووفر الوفد الترجمة الشفوية): أود أن أؤكد من جديد الامتنان الذي أعرب عنه زملائي. إن مواطني البوسنة والهرسك لن ينسوا أبدا أن ٢٠٠ عضو من قوات الأمم المتحدة فقدوا أرواحهم أثناء تأديتهم مهمة حفظ السلام في بلدنا.

وأود أن أشدد أنه رغم أن ولاية بعثة الأمم المتحدة ستكتمل في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، فإن البوسنة والهرسك ستحتاج إلى مساعدة الأمم المتحدة في المستقبل أيضا.

ونحن بحاجة إلى الدعم فيما يتعلق بعودة اللاجئين، الذين لم يعد ما يقرب من نصفهم إلى ديارهم التي كانت قائمة قبل الحرب، أو لم يُسمح لهم بالعودة إليها. وهذا صحيح حتى الآن، بعد سبع سنوات من التوقيع على اتفاقات دايتون للسلام. وعودة اللاجئين شرط مسبق لتحقيق الاستقرار الدائم في البوسنة والهرسك. وأولئك الذين عادوا يعيشون حياة صعبة جدا. حيث أنه ليست لديهم وظائف، كما أن ممتلكاتهم إما تلفت أو دُمرت. ولذلك، نرى أن مشاركة هياكل الأمم المتحدة، التي توفر الدعم لعودة

اللاجئين، هامة للغاية. فعودة اللاجئين تعني عكس اتجاه التطهير العرقي. كما أنها ترسل رسالة واضحة مؤداها أن أي شيء تَكوَّن نتيجة للعنف والجريمة لن يكتسب أبداً طابعاً شرعياً.

وستقوم المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بدور هام في إحلال السلام الدائم وإقامة العدالة وبناء الثقة بين المجموعات العرقية. ومن المؤسف أن مجرمي الحرب الأسوأ سمعة في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، رادوفان كاراديتش وراتكو ملاديتش، لا يزالان طليقين. ولذلك، فإننا ندعم بقوة عمل المحكمة. ونطلب من مجلس الأمن أن يقدم دعمه الكامل إلى المحكمة وأن يكفل تعاون جميع الأطراف المعنية مع المحكمة بدون تحفظ.

ويجب أن أعتذر لاضطراري، في هذه المناسبة السعيدة، أن أذكر سريبرينيتسا. بيد أنني أرى أن من واجبي أن أفعل ذلك — وهو واجب تجاه الضحايا والحقيقة، وضمان ألا تتكرر أحداث سريبرينيتسا أبداً في أي مكان في العالم.

لقد قال الأمين العام كوفي عنان، في زيارته الأخيرة لسراييفو، إن أسوأ فصل في تاريخ الأمم المتحدة كُتب في سريبرينيتسا، التي كانت ملاذاً آمناً يتمتع بحماية الأمم المتحدة. وأصبحت سريبرينيتسا مكانا لأسوأ جريمة حرب في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. لم تُوفَّر الحماية للملاذ الآمن في سريبرينيتسا، ونتيجة لذلك ارتكبت أعمال إبادة جماعية أسفرت عن مقتل ٧ ٠٠٠ إلى ١٠ ٠٠٠ شخص، معظمهم مدنيون. ومسؤولية الأمم المتحدة عن تلك المأساة لا يمكن إنكارها.

وفيما يتعلق بسريبرينيتسا، أود أيضاً أن أذكّر المجلس بأن أُسر ضحايا سريبرينيتسا لم تعد بعد إلى بيوتها. ولم يدفن الضحايا بطريقة سليمة، حيث لا تزال جثثهم محفوظة في مشرحات في جميع أنحاء البوسنة والهرسك. وأُناشد الأمم المتحدة أن تساعد الناجين من سريبرينيتسا على العودة إلى بيوتهم وعلى دفن جثث الضحايا بكرامة. ونحن نعمل أيضاً على بناء نصب تذكاري في سريبرينيتسا.

وأود أن أشارك زملائي القول إننا ننظر بإيجابية إلى عمل الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. فبفضل بعثة الأمم المتحدة أصبحت البوسنة والهرسك الآن بلداً مستقراً يسير على طريق التقدم، ويمثل عامل استقرار في المنطقة بأسرها.

وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام كوفي عنان على تعاطفه مع ضحايا سريبرينيتسا وعلى مشاركته الشخصية. وأعتقد أنه سيواصل بذل قصارى جهده لمساعدة الناجين على العودة وضمان دفن الضحايا بطريقة سليمة، والتأكد أيضاً من معاقبة المجرمين المسؤولين.

وإنني ممتن خصوصا للممثل الخاص جاك بول كلاين على مشاركته الشخصية في مساعدة البوسنة والهرسك. وسيذكره شعب البوسنة والهرسك دائماً. فأثناء ولايته تمكنت البوسنة من توحيد لوحات أرقام السيارات، وجوازات السفر، والجمارك، ومراقبة الحدود.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): في أعقاب المشاورات التي جرت فيما بين أعضاء مجلس الأمن، أذن لي بالإدلاء بالبيان التالي باسم المجلس:

”يرحب مجلس الأمن بالإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام ومنسق عمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

”ويعيد مجلس الأمن التأكيد على التزامه بتقديم الدعم لتنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ومرفقاته، أي إجمالا اتفاق السلام (S/1995/999، المرفق)، فضلا عن القرارات ذات الصلة لمجلس تنفيذ السلام.

”ويغتنم مجلس الأمن هذه الفرصة كي يعرب عن تقديره العميق للجهود التي بذلها الأمين العام وممثله الخاص، السيد جاك بول كلاين، ولموظفي بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، التي تضم قوة الشرطة الدولية، على المساهمات التي قدموها لتنفيذ اتفاق السلام. ويقدر المجلس شديد التقدير الإنجازات التي تحققت بفضل تضافر الجهود التي أدت إلى الاختتام الناجح لولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، التي ستنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، ويتوجه بالشكر إلى جميع البلدان التي شاركت وساهمت فيما حققته هذه البعثة من إنجازات.

”ويرحب مجلس الأمن بقرار الاتحاد الأوروبي إيفاد بعثة من الشرطة إلى البوسنة والهرسك ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، كجزء من نهج أعم يتبع لبسط سيادة القانون، وبالتنسيق الوثيق القائم بين جميع الجهات المعنية لكفالة نقل المسؤوليات بطريقة سلسة من قوة الشرطة الدولية إلى بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي مع مشاركة الدول المهتمة بالأمر التي ليست أعضاء في الاتحاد الأوروبي.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد أن المسؤولية الأساسية عن مواصلة تنفيذ اتفاق السلام بنجاح تقع على عاتق السلطات في البوسنة والهرسك ذاتها، وأن ما يحدد استمرار استعداد المجتمع الدولي والجهات المانحة الرئيسية لتحمل الأعباء السياسية والعسكرية والاقتصادية التي تستدعيها جهود التنفيذ وإعادة التعمير هو مدى امتثال جميع السلطات في البوسنة والهرسك لأحكام اتفاق السلام ومشاركتها بنشاط في تنفيذه وفي تنفيذ جميع الإصلاحات اللازمة لإعادة بناء مجتمع مدني.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد التزامه بمبادئ سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية وحرمة حدودها. ويشجع المجلس البوسنة والهرسك على مواصلة التزامها بتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة، بوسائل تشمل تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي.

ويعرب مجلس الأمن عن عزمه إبقاء مسألة تنفيذ اتفاق السلام والحالة في البوسنة والهرسك قيد الاستعراض. ويدعو المجلس الاتحاد الأوروبي إلى إطلاعه بانتظام، حسب الاقتضاء، على الأنشطة التي تضطلع بها بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2002/33.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.